المحور الثاني: الصعوبات والمشاكل التي تعانيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بالتركيز على المشكلات التسويقية)

عنوان المداخلة: الإطار المؤسسي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

– دراسة تحليلة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM-

The title of the intervention: the institutional framework for the support and development of small and medium enterprises in Algeria

-An analytical study of the National Agency for the Management of Microcredit, -ANGEM.

أ.د عجلان العياشي Layachi.adjlane@univ-msila.dz

ط.د بن حميدة صونية sonia.benhamida@univ-msila.dz

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل الاطار المؤسسي لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث استيعاب صعوبات التمويل وتهيئة المناخ الملائم من خلال دعمها بمؤسسات مالية حسب تطبيقاتها والتأمين على نشاطها وذلك بإنشاء عدة وكالات مثل: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME؛ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)؛ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE سابقا كانت تسمى (ANSEJ)؛ صناديق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، (CGCI PME)، وقد تم التركيز في هذه الدراسة على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM من خلال دراسة وتحليل حصيلة نشاطها وتوصلت هذه الدراسة إلى أن القطاعات التي استحوذت على غالبية القروض هي الصناعة الصغيرة، الخدمات، الصناعة التقليدية، والزراعة. ومن حيث التركيبة الفئوية المستهدفة فان القروض الممنوحة للنساء، تمثل أكثر من 63% ، من حيث عدد الاعتمادات، ومن حيث الفئة العمرية فان غالبية الاعتمادات الممنوحة كانت من نصيب فئة الشباب. وخلصت الدراسة الى نتائج وتوصيات لتفعيل الاطار المؤسسي لهذا الصنف من المؤسسات الاقتصادية ببيئة المال والأعمال الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمويل المؤسسات، الصعوبات التمويلية: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

Abstract:

This paper aims to analyze the institutional framework for supporting and developing small and medium enterprises in Algeria in terms of absorbing financing difficulties and creating an appropriate climate by supporting them with financial institutions according to their applications and insurance for their activity by establishing several agencies such as: The National Agency for the Development of Small and Medium Enterprises ANDPME; National Agency for Investment Development (ANDI); National Fund for Unemployment Insurance (CNAC), National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship (ANADE), formerly ANSEJ; Loan guarantee funds for small and medium enterprises (FGAR), CGCI PME), and the focus in this study was on the National Agency for the Management of Micro-loan ANGEM by studying and analyzing the outcome of its activity. This study concluded

that the sectors that acquired the majority of loans are small industry, services , traditional industry, and agriculture. In terms of the targeted categorical composition, the loans granted to women represent more than 63%, in terms of the number of credits, and in terms of age group, the majority of the credits granted were for the youth category. The study concluded with results and recommendations to activate the institutional framework for this type of economic institutions in the Algerian financial and business environment.

KeyWords: Small and medium enterprises, corporate financing, financing difficulties: The National Agency for Management of Microcredit, ANGEM

1. مقدمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر هذا القطاع من أحد القطاعات التي لها القدرة على المساهمة في التنمية الاجتماعية وزيادة الاستثمارات وإثراء النشاط الاقتصادي، ويشكل هذا القطاع الحصة الكبرى من المؤسسات العاملة في مجال الاقتصاد، وتعد أكبر مشغل للأيدي العاملة، إضافة الى انها من اهم العوامل التي تساهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي اذ تعد هذه المؤسسات مورد دخل مهم وتوفر العديد من فرص العمل التي تساهم في والتنويع الاقتصادي وتدعم الابتكار.

فقد حظيت هذه المؤسسات في الجزائر بعناية فائقة من خلال ببرامج لتأهيل والتمويل والتحفيز الاستثماري ....الخ إلا انها مازالت تعاني من مشاكل صعبة ترتبط بمجالات (بالمنافسة، التمويل، التشريع والبنية التحتية....الخ)، وقد يبقى أكبر مشكل تعاني منه هذه المؤسسات هو التمويل وطرق الحصول على القروض، لذا تم تأسيس جهاز القرض المصغر يعتمد هذا الجهاز على منح قروض في الآجال السريعة تتكون من مبالغ صغيرة، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل وتكون مرفقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، وهذا ما سنحاول التركيز عليه، من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

الاشكالية الرئيسية:

- ✓ **مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

ويمكن تفريع الاشكالية الرئيسية الى التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هو الاطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تمويلها في بيئة الاعمال الجزائرية؟
- ✓ ما هي آليات الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنظومة الجزائرية؟

أهداف البحث.

- ✓ فحص الإطار المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنظومة الجزائرية
- ✓ تشخيص اهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تحليل اليات الدولة المرافقة لإنشاء، دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- ✓ تقييم دور الذي تقدمه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،من خلال دراسة وتحليل حصيلة نشاطها.

- ✓ تقديم اليات تفعيل الاطار المؤسسي لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

فرضيات البحث:

- ✓ يعاني الاطار المؤسسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اختلالات قانونية وتنظيمية في مجالات الدعم والتمويل اضحت عائقا يحد من تطورها في البيئة الجزائرية.
- ✓ يسعى صندوق القرض المصغر الى بناء علاقة مستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل.

أهمية البحث.

تتجلى أهمية البحث في جوانب متعددة منها :

- ✓ اظهار المكانة الوظيفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية ؛
- ✓ ضبط هيئات الدعم والمرافقة المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية والتي من شانها القيام بتسهيل عملية انشاء، الانطلاق والتوسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ توضيح الدور الذي تقدمه الوكالة الوطنية لتسيير القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الحصول على الموارد المالية الكافية لتمويل مشاريعها.

2. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2 تعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تقترح **المفوضية الأوروبية** التعريف التالي للتميز بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على عدد العمال أو عائداتها أو مجموع الميزانية السنوية الخاصة بها :[1]

- المؤسسات المصغرة: هي التي توظف أقل من 10 عمال ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليون أورو أو مجموع الميزانية السنوية لا تتعدى 2 مليون أورو؛
- المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي توظف ما يقل عن 50 عامل، ولا تتجاوز مبيعاتها أو ميزانيتها 10ملاين أورو سنويا؛
- المؤسسة المتوسطة: هي التي يعمل بها أقل من 250 عاملا ورقم أعمال أقل من 50 مليون أورو، أو مجموع الميزانية السنوية لا يتجاوز 43 مليون أورو سنويا.

تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل عدد من الدول والجمعيات وقد عرفها المشرع **الجزائري** بموجب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 بتاريخ 12 ديسمبر 2001، مزج بين بين معايير كمية ونوعية، فأما الكمية تتعلق بـ عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية، أما النوعية فقد اختزلها في درجة الاستقلالية،[2]

يعرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المادة الخامسة هي مؤسسات انتاج السلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دينار أو لا يتعدى اجمالي حصيلتها السنوية 100 مليار دينار جزائري وهي تحترم معايير الاستقلالية، وفي ما يلي جدول تصنيف هذه المؤسسات

الجدول 1: تصنيف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوية	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	**من 1 إلى 9**	**أقل من 40 مليون دج**	**لا يتجاوز 20 مليون دج**
مؤسسة صغيرة	**من 10 إلى 49**	**أقل من 400 مليون دج**	**لا يتجاوز 200 مليون دج**
مؤسسة متوسطة	**من 50 إلى 250**	**من 400 مليون-4 مليار دج**	**200مليون – مليار دج**

المصدر: القانون رقم 02/17، 2017.

2.2 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتصف هذه المؤسسات بجملة من الخصائص تمكنها من التأقلم مع مختلف الأوضاع الاقتصادية:[3]

- سهولة التأسيس نظرا لانخفاض رأسمالها عند الإنشاء؛
- الاستقلالية في الإدارة؛
- سهولة وبساطة التنظيم؛
- مركز التدريب الذاتي حيث أنها تتسم بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا أسلوب التدريب أثناء العمل؛
- تتوفر هذه المؤسسات على نظام داخلي يتميز بقلة التعقيد وهو ما يسمح بالاتصال السريع الصاعد والنازل بين إدارة المؤسسة وأعمالها أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدور بالبساطة؛
- التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج وجودة عالية؛
- توفي الخدمات للصناعات الكبرى بتوفير مستلزمات معينة، منتجات محدودة، أيدي عاملة، تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى التعاقد من الباطن.

3 الاطار العام لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.3.مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتهاالاقتصادية، اذا لم تف بذلك اتجهت الى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، ولهذا ينصرفالمعنى الخاص للتمويل " نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض الى فئات العجز المالي"[4] يعني التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المنشأة الانتاجية في توفير مستلزماتها، وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، وينصرف المعنى العام للتمويل إلى توفير المبالغ النقدية اللازمة لانشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، وأنه باعتبار التمويل يقصد به الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع كان يمثل نظرة تقليدية في حين ترتكز النظرة الحديثة على تحديد أفضل مصدر للأموال نمن خلال المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد.[5]

2.3. مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتعدد مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تصنيف المصادر إلى:[6] التمويل الرسمي وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك، وشركات التأمين، وصناديق التوفير والادخار، وأسواق المال.التمويل غير رسمي من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج اطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل، الأصدقاء المرابين، ومداييني الرهونات، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان. التمويل الشبه الرسمي وذلمك من خلال اعتماد في توفير مصادر التمويل على مؤسسات التمويل الرسمية، وفي اقراضها على أساليب غير رسمية، وذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية كاقراض المجموعات، المؤسسات المالية التعاونية، وصناديق التنمية المحلية...

3.3. أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تكمن أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدور الذي تقوم به كمحرك أساسي في الاقتصاد بصفة عامة وما لها من خصوصيات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة من حيث:[7]

- عدالة التنمية الاقتصادية: إن من أهداف الخطط التنموية تحقيق التوازن الجهوي أو العدالة في توزيع الدخل وتوفير فرص العمل على مختلف جهات الوطن بحيث لأي كون التركيز على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى، فوجود هذه المشروعات الصغيرة يساهم في تحقيق هذه الأهداف وتنمية المجتمع؛
- تنمية الصادرات: تعمل المشروعات الصغيرة على تنمية الصادرات بإمكانياتها المحدودة وقلة رأسمالها إن ذلك يتحقق بقيامها بالنتاج المباشر أو غير مباشر وذلك من خلال قيامها بدور المشاريع المغذية للمشاريع الكبيرة مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج والقدرة على المنافسة في السوق العالمية؛
- خلق فرص مل: هذه المشروعات قادرة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل من جديد لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تتطلبها المشاريع الكبيرة، كما أن الأبحاث العلمية أثبتت أن تكلفة فرصة العمل في المشروع الصغير تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفتها في المشاريع الكبيرة بشكل عام؛
- خدمة المشاريع الكبيرة وتنميتها: فالمشروعات الصغيرة تعمل على خفض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة وإعداد العمال المهرة وإكسابهم الخبرة والمهارة، وانتقالهم للمشاريع الكبيرة ذات الأجور المرتفعة، وهي بذلك تخدم المشاريع الكبيرة؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تشابك العمليات الصناعية؛
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية وخدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية

الشكل رقم(01): يمثل أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

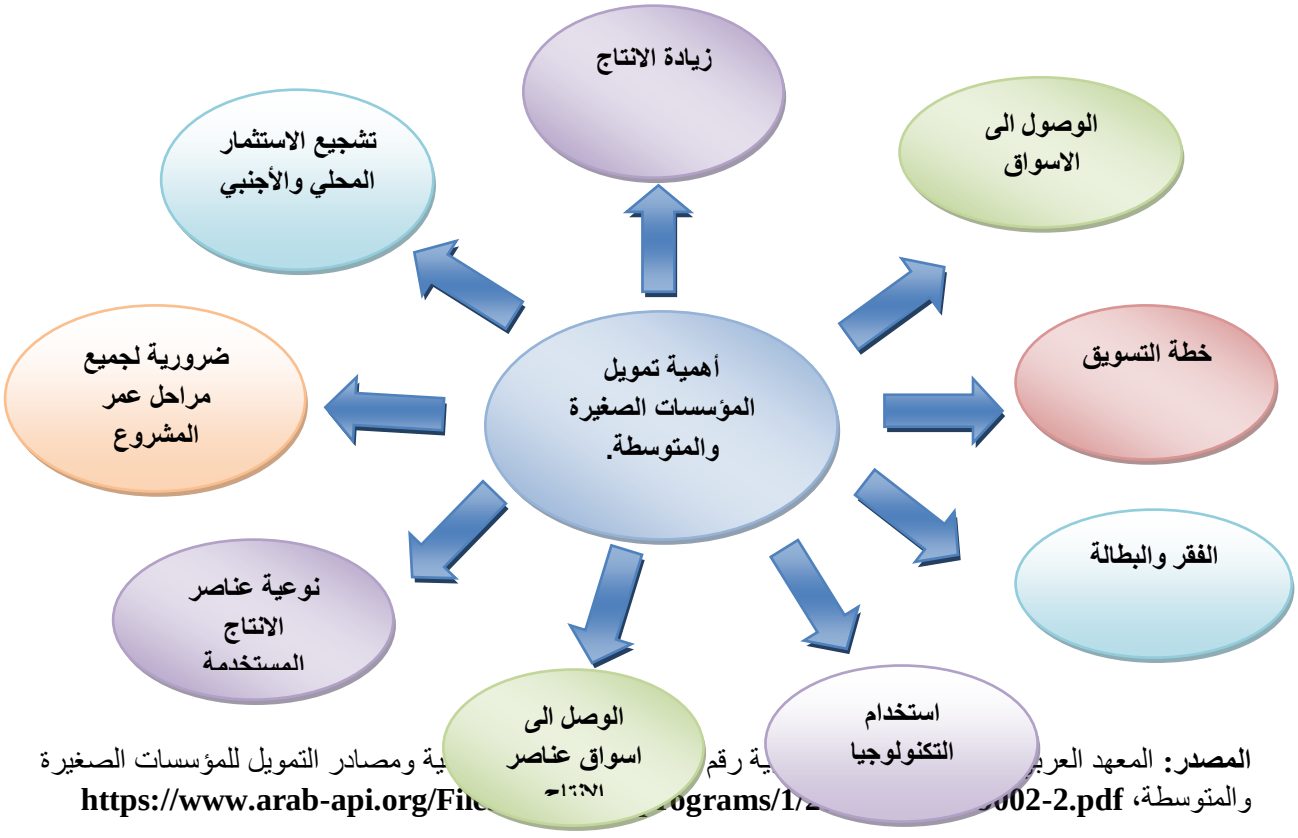

المصدر: المعهد العربي [illegible] ية رقم [illegible] ية ومصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **https://www.arab-api.org/Fil[illegible]ograms/1/2[illegible]002-2.pdf**

4. هيئات الدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.4. تحديات تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر.

1.1.4 ضعف القدرات المالية وعدم كفاية الضمانات

تتمثل أهم المصاعب التي تواجه هذا النوع من المؤسسات في ضعف القدرات المالية والمساهمات الشخصية للمستثمر في حد ذاته وعدم كفاية الضمانات الحقيقية التي يقدمها للبنوك وهذا ما يساهم في زعزعة ثقة البنوك بالمشاريع التي تعرضها المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة، حتى وإن كانت هذه المشاريع تشكل موردا هاما لنمو الاقتصاد وتساهم بشكل مباشر في خلق مناصب شغل، وبالمقابل تظهر التحفظات التي تبديها البنوك، فزيادة على غياب أو ضعف ضمانات طالب القروض يمكن ملاحظة ارتفاع نسبة الخسائر والمخاطر الخاصة بهذه القروض، اذ تمثل ما بين 25% و30% خصوصا فيما يرتبط بخلق مؤسسات جديدة أو خلال السنوات الثلاث الأولى لعمل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ناهيك عن ضعف نسبة استرجاع الضمانات العينية المقدمة، والتكلفة الباهضة لتسيير القيم المالية المتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية.[8]

2.1.4 الشروط التي تفرضها البنوك.

تمثل العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقطة ضعف النظام المصرفي الجزائري وتعد قيود التمويل بالذات أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات سواء في مرحلة الإنشاء، الانطلاق والتوسع، رغم الإصلاحات التي شهدها القطاع المصرفي في الجزائر منذ 1990، ومن الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المتعلقة بالشروط البنكية: طول مدة معالجة الملفات؛ اختلاف النسب المصرفية من بنك لآخر؛ سياسة القواعد الاحترازية والحذر التي تطبقها البنوك؛ قروض الاستغلال الممنوحة ضعيفة بالنسبة لبعض النشاطات الصناعية؛ محدودية أنماط تمويل الاستثمار.[9]

3.1.4 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير رسمي

يعرف القطاع غير رسمي على أنه قطاع يضم الوحدات صغيرة الحجم التي تقوم بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وتكون من العمال النظاميين وذوي المهن الحرة في المناطق الحضرية والريفية وعلى الحد سواء ووصفت أنشطتهم بأنها غير رسمية نظرا لأنها غالبا ما تكون غير مسجلة في الإحصائيات الرسمية،[10] وبهذا تعد المؤسسات المصغرة من أكثر الفاعلين في هذا القطاع لعدم قدرتها على تحمل الأعباء والمصاريف التي تفرضها التشريعات.

وتلجأ هذه المؤسسات إلى القطاع غير رسمي للحصول على التمويل اللازم عبر قنوات غير رسمية في ظل محدودية ضماناتها وعدم تسجيل أغلبها قانونيا خاصة تلك العاملة في الصناعات الحرفية، أين يمكن تجاوز هذه العقبة من خلال المعرفة الشخصية بين مقدم التمويل وطالبه، إلى جانب اللجوء إلى المدخرات العائلية، وكلها لا تتطلب تكاليف لتغطية المعاملة المالية التي تتم بسهولة وتتميز بعدم مركزيتها، وهو ما يفسر النسبة الكبيرة التي يغطيها التمويل غير رسمي من السوق المالي الجزائري والتي تبلغ 70 % وهو ما يشير إلى تسرب نسبة كبيرة من الأموال وبقائها خارج دائرة الاقتصاد المنظم غير قادر أو غير الراغب في الحد من القطاع غير رسمي، ووجود متنفس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل الضروري لممارسة أنشطتها، وهو ما يساهم أكثر في ترسيخ القطاع غير رسمي وضياع المزيد من الأموال التي كان من المفروض توزيعها ومنحها لهذه المؤسسات عبر طرق رسمية.[11]

2.4. آليات الدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.2.4 الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME:

أنشئت وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار كهيئة عمومية تعتمد عليها الدولة في مجال تنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال خدمات الدعم التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كرسها القانون 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية الصغيرة والمتوسطة قصد تعزيز المكتسبات وبعث ديناميكية جديدة قائمة على وسائل دعم كفيلة بإضفاء بعد جديد للنمو يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورها كاملا للنمو في الاقتصاد الوطني.[12] وتتمثل أهم مهام الوكالة في:[13] التشجيع على تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقديم الخبرة والاستشارة لأصحاب المؤسسات، متابعة ديمغرافية المؤسسات، دعم الابتكار والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الناشئة، جمع واستغلال وإيصال المعلومة الخاصة بكل فروع نشاط المؤسسة، تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغير والمتوسطة، والسعر على متابعة تنفيذه، دعم تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا من خلال التصدير والتحويل التكنولوجي والشراكة.

2.2.4 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI).

نصت المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 356-06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيدها على تعريف الوكالة، والتي نصت بقولها " الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة بموجب المادة 06 من الأمر 01-03 المؤرخ في أوت 2001 المعدل والمتتم مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب النص وكالة.[14] . أسندت لها بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 مجموعة من المهام المبدئية قبل ضبطها بصفة نهائية عند صدور المرسوم التنفيذي الخاص بها في:[15]

الإعلام لضمان خدمة الاستقبال والتوجيه لصالح المستثمرين، وأبرز ما في دورها الإعلامي قيامها بدور دعائي لسياسة التحفيز الضريبي المنتهجة لجذب المسستثمرين الأجانب والمحليين؛ تسهيل الإجراءات من خلال إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي على المستوى المحلي؛ ترقية الاستثمار عن طريق العمل والتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة المحلية والأجنبية، قصد تقديم المبادرات الهادفة لترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر؛ مساعدة ومرافقة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى؛ المساهمة في تسيير العقار الاقتصادي، لضمان تسير المحفظة العقارية المتبقية من أصول المؤسسات العمومية المنحلة، وإعلام المستثمرين عن توفر الأوعية العقارية؛ تسير الحوافز الجبائية.

3.2.4 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هيئةحكومية جزائرية أنشئت في 1994 لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لأسباب اقتصادية أو بشكل لا إرادي لتسهيل إعادة الإدماج، وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الاجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين والتحويل. إذا فقد تطور دور الصندوق من مجرد تقديم الاعانات الى جهاز حكومي لدعم الاستثمار والتقليص من حجم البطالة ما يتضح من مهامه، والمتمثلة في:[16] المساعدة على البحث عن عمل؛ دعم العمل الحر؛ التكوين باعادة التأهيل.

4.2.4 الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (اونساج سابقا) ANADE.

هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، تعمل تحت وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، تتكفل بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة حاملي أفكار المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال انتاج السلع والخدمات، وتسعى إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل المراحل المرافقة، تتواجد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على ميتوى كل الولايات بالإضافة إلة فرع في الدوائر الكبرى، وتتمثل مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في:[17] تحسين ونشر ثقافة المقاولاتية؛ تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع؛ مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة ناشئة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم؛ تطور المهارات التقنية ومهارات التكوين لدى مسيري المؤسسات المصغرة؛ ضمان المرافقة والمتابعة الدورية للمؤسسسات المصغرة من أجل ديمومتها؛ أعداد خارطة النشاطات والمشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية بغرض إنشاء بنك مشاريع؛ عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة وتكوين الإطارات حسب المستجدات؛ تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة؛ تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناءا على فرص الاستثمار المتاحة من طرف مختلف القطاعات والشركاء

5.2.4 صناديق ضمان القروض وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.5.2.4 صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR.

أنشا صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يهدف صندوق إلى:[18]

- ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، حيث يتعلق الأمر بـ: تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، وتتراوح نسبة الضمان بين 10% و 80% من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القرض ودرجة المخاطرة، كما أن المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملاين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 100 مليون دينار.

- كما يقوم الصندوق بضمان المؤسسات المؤهلة ضمن برنامج الاتحاد الأوربي MEDA، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادة من برنامج إعادة التأهيل من خلال برامج وزارة الصناعة والمناجم، المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل.

2.5.2.4 صندوق ضمان قروض الاستثمار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطةCGCI.

إضافة إلى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم أنشاء صندوق آخر سمي صندوق ضمان قروض الاستثمار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا تسهيلا لحصول المستثمرين على القروض الاستثمارية من خلال تدعيم تمويل تلك المؤسسات. وقد تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم الرئاسي رقم 134/04 لغرض ضمان تسديد القروض التي تمنحها البنوك التي تقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرض إنتاج السلع والخدمات مع إقصاء القروض التي تمول الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية التي تؤديها هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[19]

5. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

1.5 تقديم الوكالة.

1.1.5 تعرف الوكالة.

تم انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل، وهي وكالة ذات طابع خاص. تتمثل في شبكة لا مركزية تضم 49 تنسيقة ولائية (منها تنسيقين بالجزائر العاصمة)، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن، وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر. وبالتالي يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والاوضاع المتردية للمجتمع وهو موجه إلى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل، وبشروط مرنة ومريحة، وعلى هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض في الآجال السريعة تتكون من مبالغ صغيرة، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل وتكون مرفقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.[20]

2.1.5 الاطار القانوني والتشريعي

عقب التوصيات المنبثقة عن الملتقى الدولي خلال ديسمبر 2002 حول " التجربة الجزائرية في القرض المصغر" تم انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بموجب: [21]

- المرسوم الرئاسي رقم 11- 133 المؤرخ في 22 مارس 2011، المتعلق بجهاز القروض المصغرة؛
- المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء والمحدد لهيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11- 134 من 22 مارس 2011 والمعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 04-15 من 22 جانفي 2004 الذي يحدد شروط ومستوى الإعانات الممنوحة للمستفدين من القروض المصغرة؛
- المرسوم التنفيذي رقم 04-16 من 22 جانفي 2004 المتعلق بانشاء وتحديد هيكل صندوق الضمان المئترك للقروض المصغرة.

3.1.5 مهام الوكالة.

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها؛
- دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم؛
- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الاعانات الممنوحة؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء؛
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الانشطة المدرة للمداخيل؛
- تنظيم المعارض (معرض-بيع) جهوية وطنية للمنتجات للقرض المصغر؛
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

2.5 صيغ التمويل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في اطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 1000.000 دج وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000دج موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

الجدول رقم (01): يمثل أنماط التمويل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100000دج	كل الأصناف(شراء المواد الأولية)	%0	-	%100	-
لا تتجاوز 250000	كل أصناف(الشراء المواد الأولية) على مستوى ولاية الجنوب	%0	-	%100	-
لا تتجاوز 1.000.0000	كل الأصناف	%1	%70	%29	-

المصدر: https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes /

3.5 حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم(02): يمثل القروض المنوحة حسب نوع التمويل الى غاية 30 نوفمبر 2022.

توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل		
نمط التمويل	**عدد القروض**	**النسبة (%)**
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	868 559	89.89%
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	97 675	%10.11
المجموع	966 234	%100

المصدر: https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes /

الجدول رقم(03): يمثل توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط الى غاية 30 نوفمبر 2022.

توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط		
الفلاحة	130 680	%13.52
الصناعة الصغيرة	381 400	%39.47
البناء والأشغال العمومية	86 111	%8.91
الخدمات	191 076	%19.78
الصناعة التقليدية	170 174	%17.61
تجارة	5 795	%0.60
الصيد البحري	998	%0.10
المجموع	**966 234**	**%100**

المصدر: https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes /

من خلال الجدول توزيع القروض حسب قطاع النشاط يتضح أن قطاعات التي استحوذت على غالبية القروض هي الصناع الصغيرة بنسة 39.47% بـ 400 381، الخدمات 19.78% بـ 076 191 الصناعة التقليدية 17.61% بـ 174 170 والزراعة بنسة 13.52% بـ 680 130من مجموع القروض 234966

الجدول رقم(04): يمثل توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس الى غاية 30 نوفمبر 2022.

توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس		
جنس المستفيد	**العدد**	**النسبة%**
نساء	611 420	%63.28

رجال	814 354	%36.72
مجموع	966 234	%100

المصدر: https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes /

من خلال جدول توزيع القروض اللمنوحة حسب الجنس يتضح أن القروض الممنوحة للنساء على مستوى ANGEM أكثر 63% حيث بلغ عدد الاعتمادات 420611 من مجموع بلغ 966234.

الجدول رقم (05): يمثل توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس.

توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس		
الشريحة العمرية	العدد	النسبة%
18-29 سنة	343 683	%35.56
30-39 سنة	301 836	%31.24
40-49 سنة	179 684	%18.60
50-59 سنة	101 349	%10.49
فما فوق 60	39 727	%4.11
المجموع	966 234	%100

المصدر: https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes /

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن غالبية الاعتمادات الممنوحة كانت من نصيب فئة الشباب حيث بلغت النسبة 35.56% بالنسبة لشريحة العمرية 18-29 وما نسبته 31.24 % بالنسبة لشريحة 30-39 من الملاحظ أيضا انه كلما زاد العمر انخفضت النسب أو عدد الاعتمادات الممنوحة حيث أن الشريحة العمرية 40-49 بلغت نسبة 18.60%، في حين بلغت 50-59 ما نسبته 10.49 %، فئة ما فوق 60 بلغت 4.11% بـ 39 727 من اصل 966 234.

6. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في نهاية عام 2022 بلغ اجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1.953.308 مؤسسة، منهم 56 % أشخاص اعتبارين، ومنهم 223 عدد المؤسسات الاقتصادية العامة (EPE)، والجدول التالي يوضح عدد المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة نهاية عام 2022.

الجدول رقم (06) : يمثل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية السداسي سنة 2022.

	النوع	العدد	النسبة%
01	**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة**		
	الأشخاص الاعتبارين	762769	%56.09
	الأشخاص الطبيعيين	596811	%43.89
	المهن الحرة	272726	%20.06
	الأنشطة الحرفية	324085	%23.83
	المجموع الاولي	**1 359 580**	**%99.89**
02	**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة**		
	الأشخاص الاعتبارين	223	%0.02
	المجموع	223	%0.02
	المجموع الثاني	**1 359 803**	**%100**

المصدر: https://www.industrie.gov.dz/wp-content/uploads/documents/bis/BIS-2023-04-42.pdf

من خلال الجدول الذي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاشخاص الطبيعيين والاعتبارين خلال نهاية السداسي الأول من سنة 2022، يتضح أن مجموع هذه المؤسسات بلغ 1.359.580 مؤسسة، حيث بلغت نسبة الأشخاص الاعتبارين 56.09%، بلغت نسبة الاشخاص

الطبيعيين43.89 % منهم 20.06 % من المهن الحرة، و23.83 % للأنشطة الحرفية. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية 233 مؤسسة اقتصادية عامة وهي ماتعادل 0.02% من العدد الاجمالي.

الجدول رقم (07) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية السداسي الاول من عام 2022.

قطاع النشاط	عام 2021	السداسي الأول من عام 2022				التراكم- السداسي الأول 2022
		من 0-9 موظفين	من 10 -49 موظف	من50-249 موظف	اجمالي المؤسسات ص.م من 0-250 موظف	
زراعة	8010	377	17	0	394	8404
الهيدرو كاربونات، الطاقة والتعدين، خدمات ذات الصلة	3243	107	17	4	128	3371
BTPH	199331	4722	365	34	5121	204452
الصناعات والتصنيع	109991	5833	143	25	6001	115992
الخدمات(المهن الحرة)	662185	40799	440	75	41314	703499
الحرف اليدوية	303605	20480			20480	324085
المجموع	1286365	72318	982	138	73438	1359308
%		%98.30	%1.39	%0.31	%100	

المصدر: https://www.industrie.gov.dz/wp-content/uploads/documents/bis/BIS-2023-04-42.pdf

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الانشطة الاقتصادية، من خلال التراكمات لسنة 2022 يتضح أن هناك هيمنة لقطاع الخدمات بـ 703499 الحرف اليدوية 324085، البناء والاشغال العمومية والري بـ 204452، الصناعات والتصنيع 115992، والملاحظ أيضا أن جل هذه المؤسسات هي مؤسسات صغيرة جدا بـ 72318 بنسبة 93.30% قوة العمالة فيها تقل عن 10عمال، تليها المؤسسات الصغيرة 1.39% المؤسسات المتوسطة 0.31%

الجدول رقم (08) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص الاعتباريين) حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	م.ص.م الخاصة	م.ص.م عامة	المجموع	النسبة %
الزراعة	8322	71	8393	%1.10
الهيدرو كاربونات، الطاقة والتعدين، خدمات ذات الصلة	369	54	3423	%0.45
BTPH	204438	82	204520	%26.80
الصناعات والتصنيع	115921	14	115935	%15.19
الخدمات	430719	2	430721	%56.45
المجموع العام	762769	223	762769	%100

المصدر: https://www.industrie.gov.dz/wp-content/uploads/documents/bis/BIS-2023-04-42.pdf

بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص الاعتبارين) 56.09%، هيمنة ثلاث قطاعات الخدمات بـ 56.45%، البناء والاشغال العمومية بـ 26.80%، الصناعات والتصنيع بـ 15.19%

الجدول رقم (09) : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط والقوى العاملة.

قطاع النشاط	من 01-09 موظف		من10-49 موظف		من 50-250 موظف		العدد الاجمالي لم.ص.م	%	اجمالي القوى العاملة	%
	العدد	القوى العاملة	العدد	القوى العاملة	العدد	القوى العاملة				
صناعة	3	14	14	398	54	7084	71	31.84	7496	38.23

خدمات	0	0	10	284	44	5585	54	24.22	5896	29.93
زراعة	14	72	48	1300	20	2206	82	36.77	3578	18.25
BTPH	0	0	0	0	14	2335	14	6.28	2335	11.91
Mines et carrières	0	0	0	0	2	330	2	0.90	330	1.68
المجموع	17	86	72	1982	134	17540	223	100.00	19608	100.00

المصدر: https://www.industrie.gov.dz/wp-content/uploads/documents/bis/BIS-2023-04-42.pdf

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في جميع قطاعات نشاط الاقتصاد الوطني، بشكل رئيسي في الزراعة (36.77٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة / EPE) والصناعة (31.84٪) والخدمات (24.22٪). توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة الصناعية أكثر من 38 ٪ من القوى العاملة من الشركات الصغيرة والمتوسط.

الجدول رقم (10) : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	العدد	النسبة%
الزراعة	8322	%0.61
الهيدرو كاربونات، الطاقة والتعدين، خدمات ذات الصلة	3369	%0.25
BTPH	204438	%15.04
الصناعات التحويلية	15921	%8.53
الخدمات	703445	%51.74
الحرف اليدوية	324085	%23.84
المجموع العام	1359580	%100

المصدر: https://www.industrie.gov.dz/wp-content/uploads/documents/bis/BIS-2023-04-42.pdf

بلغ اجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في نهاية عام 2022 هو 1359580، الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، تتركز في قطاع الخدمات، الحرف و BTPH،

7.خاتمة

باتت الكثير من الدول تؤمن أن تنمية اقتصادها يعتمد على ما تحققه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .ولقد برهن هذا النوع من المؤسسات على فعاليته الاقتصادية وإمكانياته الكبيرة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الأخيرة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات تحتاج إلى جهود أكبر من أجل أن تستجيب لتطلعاتها وخصوصياتها بهدف تمكينها من البقاء والمنافسة في الأسواق المحلية والدولية، لذا حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية، بسبب دورها في التنمية الاقتصادية الشاملة وما لها من أفاق واعدة في المستقبل، وبالنظر إلى ما تملكه الجزائر من مؤهلات وموارد طبيعية وبشرية هائلة، فقد ساهمت أليات الدعم في، دعم، مرافقة وتمويل المؤسسات الصغيرة والموسطة ترتب عن هذه المساهمة إقامة المشاريع المتنوعة، ويكن توضيح ذلك من خلال أهم النتائج:

- ✓ تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة كونها محركا أساسيا في الاقتصاد، فوجود هذه المشروعات يساهم في تحقيق الاهداف وتنمية المجتمع، فهي تحقق عدالة التنمية الاقتصادية تنمية الصادرات وخلق فرص عمل، خدمة المشاريع الكبرى وتنميتها، والمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تشابك العمليات الصناعية؛

- ✓ تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من العراقيل والتي قد يترتب عن سوء تسير الموارد المتاحة والارتجالية في اتخاذ القرارات وذلك نتيجة غياب الفكر المقاولاتي القائم على اسس علمية صحيحة؛
- ✓ تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من المشاكل التمويلية وبالأخص في الحصول على القروض بسبب تعقد اجراءات الحصول على القروض البنكية، ثقل الضمانات المطلوبة اضافة إلى طول فترة دراسة الملفات.
- ✓ تمثل العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقطة ضعف النظام المصرفي الجزائري وتعد قيود التمويل بالذات أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات سواء في مرحلة الإنشاء، الانطلاق والتوسع؛
- ✓ نهاية 2022 سيطرة المؤسسات المصغرة (Très Petite Enterprise) على النسيج الاقتصادي الى حد كبير قوة العمالة فيها تقل عن 10 عمال تليها المؤسسات الصغيرة 1.39% المؤسسات المتوسطة 0.31%؛
- ✓ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال نهاية السداسي الأول من 2022 بلغ 1.320.440 مؤسسة، بلغت نسبة الأشخاص الاعتباريين 56.19% في حين بلغت نسبة الاشخاص الاعتباريين 43.79%.
- ✓ اجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في نهاية عام 2022 هو 1359580، الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، تتركز في قطاع الخدمات، الحرف التقليدية و BTPH؛
- ✓ تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في جميع قطاعات نشاط الاقتصاد الوطني، بشكل رئيسي في الزراعة (36.77٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة / EPE) والصناعة (31.84٪) والخدمات (24.22٪). توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة الصناعية أكثر من 38 ٪ من القوى العاملة من الشركات الصغيرة والمتوسط.
- ✓ تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تقديم صيغتين، سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 1000.000 دج وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب وقروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000دج موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.
- ✓ قطاعات التي استحوذت على غالبية القروض هي الصناعة الصغيرة بنسبة 39.47% ، الخدمات 19.78% الصناعة التقليدية 17.61% والزراعة بنسبة 13.52%.
- ✓ القروض الممنوحة للنساء على مستوى ANGEM أكثر 63% حيث بلغ عدد الاعتمادات 611 420.
- ✓ غالبية الاعتمادات الممنوحة كانت من نصيب فئة الشباب حيث بلغت النسبة 35.56% بالنسبة لشريحة العمرية 18-29 وما نسبته 31.24 % بالنسبة لشريحة 30-39.
- ✓ **التوصيات:**
  - ✓ دراسة المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسعي لإيجاد حلول لها؛
  - ✓ الاهتمام بدراسة تطور واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
  - ✓ يستوجب على المقاولين وبالأخص الجدد في مجال المقاولاتية اكتساب معارف في مجال دراسات الجدوى وإنشاء وتسيير المؤسسات.

8. الهوامش:

[1] سليمة هالم، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة تقييمية للفترة 2004-2014-** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر، 2017، ص27.

[2] أحمد بن سليت، عمر بن دادة، **البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر على ضوء التجربة الماليزية-**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (09)، العدد (02)، 2022، ص ص 14 15.

[3] نور الهدى بهلولي، **مدى ملائمة المعيارIFRS FOR SMES للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر- دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ولايى برج بوعريريج-**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد(16)، العدد(01)، 2021، ص 378.

[4] أشرف محمد دوابه، **دراسات في التمويل الإسلامي**، دار السلام، ط1، مصر، 2007، ص201.

[5] أحمد بوراس، **تمويل المنشئات الاقتصادية**، دار العلوم، ب ط، الجزائر،2008، ص24.

[6] أشرف محمد دوابه، مرجع سابق، ص201.

[7] ناجي بن حسين، **مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأفاق تطويرها في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات المغاربة**، سطيف، الجزائر، 2004، ص 384.

[8] سليمة هالم، رابح خوني، **صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية، (د.ت)، المجلد 10، العدد 08، ص ص 44 45.

[9] كاتية بوروبة، **اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليلت التمويلية في المتغيرات الاقتصادية الراهنة**، دكتوراه علوم في العلوم الاقتثادية، سيف- الجزائر، ص ص 175 176.

[10] عياش وريدة، **الاقتصاد الخفي أسبابه وأثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية – الجزائر انموذجا-**، مجلة الاقتصاد الجديد،(19)(02)، 2018، ص151.

[11] محمد مداحي، عزوز أحمد- **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،مجلة العلوم الادارية والمالية، (01)(02)، 2018، ص 350

[12] سعيود محمد الطاهر، **المركز القانوني لوكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار**، (د.ن)، (د.ت)، ص ص 358-.359

[13] مليكة عبد عرس، حمزة بعلي، **تقيم برنامج تأهيل المؤسسات صغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الأعمال**، 2022، المجلد(05) العدد (01)، ص 321.

[14] ياسمين خروبي، **النظام القانوني للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار**، مجلة العلوم الادارية والمالية، 2017، العدد 01، ص 605.

[15] الحواس زواق، **الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار- تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2016، العدد 16، ص ص 355 396.

[16] اسماعيل صاري، رشيد سعيداني، **مساهمة المقاولة النسوية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في إطار هيئات الدعم (CNAC, ANSEJ, ANGEM.)**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 2017، ص164.

[17] فتيحة زايدي، **دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لادماج البطالين**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، ص 222.

[18] علي طالم، فريد بلخير، **ضمان القروض كآلية اتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (04)، العدد (03) 2019، ص 470.

[19] كاهنة ايزيل، **قراءة في النصوص القانونية المنظمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤتمر تحت عنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري**، تيزيوزو الجزائر، 2016، ص 15.

[20] اسماعيل صاري، رشيد سعيداني، مرجع سابق، ص 163.

[21] https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/ تاريخ الاطلاع 2023/05/01.

9. قائمة المراجع

1. سليمة هالم، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة تقييمية للفترة 2004-2014-** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر، 2017، ص27.
2. أحمد بن سليت، عمر بن دادة، **البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر على ضوء التجربة الماليزية-**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (09)، العدد (02)، 2022، ص ص 14 15.
3. نور الهدى بهلولي، **مدى ملائمة المعيارIFRS FOR SMES للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر- دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ولايى برج بوعريريج-**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد(16)، العدد(01)، 2021، ص 378.
4. أشرف محمد دوابه، **دراسات في التمويل الإسلامي**، دار السلام، ط1، مصر، 2007.
5. أحمد بوراس، **تمويل المنشئات الاقتصادية**، دار العلوم، ب ط، الجزائر،2008.
6. ناجي بن حسين، **مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأفاق تطويرها في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات المغاربية**، سطيف، الجزائر، 2004.
7. سليمة هالم، رابح خوني، **صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية، (د.ت)، المجلد 10، العدد 08.
8. كاتية بوروبة، **اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليلت التمويلية في المتغيرات الاقتصادية الراهنة**، دكتوراه علوم في العلوم الاقتثادية، سيف- الجزائر.
9. عياش وريدة، **الاقتصاد الخفي أسبابه وأثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية – الجزائر انموذجا-**، مجلة الاقتصاد الجديد،(19)(02)، 2018.
10. محمد مداحي، عزوز أحمد- **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،مجلة العلوم الادارية والمالية، (01)(02)، 2018.
11. سعيود محمد الطاهر، **المركز القانوني لوكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار**، (د.ن)، (د.ت).

مليكة عبد عرس، حمزة بعلي، **تقيم برنامج تأهيل المؤسسات صغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الأعمال**، 2022، المجلد(05) العدد (01).

12. ياسمين خروبي، **النظام القانوني للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار**، مجلة العلوم الادارية والمالية، 2017، العدد 01.

الحواس زواق، **الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار- تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2016، العدد 16.

13. اسماعيل صاري، رشيد سعيداني، **مساهمة المقاولة النسوية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في إطار هيئات الدعم (CNAC, ANSEJ, ANGEM.)**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 2017.
14. فتيحة زايدي، **دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لادماج البطالين**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 10، العدد 03.
15. علي طالم، فريد بلخير، **ضمان القروض كآلية اتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (04)، العدد (03) 2019
16. كاهنة ايزيل، **قراءة في النصوص القانونية المنظمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤتمر تحت عنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري**، تيزيوزو الجزائر، 2016.

/https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes .17

https://www.arab-api.org/Files/Training/programs/1/2019/623_P19002-2.pdf .18